



كود مارو عبران
داد كاي بالاير ثيتا يعادى

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤/١٢/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد منحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السادس وعمر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بيان ومحمد صائب التكريتي وبعبد صالح التميمي وموحاتيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو لستمن المازوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى - عاد سوادي عبد الرزاق .

المميز عليه - المدعى عليه - وزير الداخلية / إضافة لوظيفته .

الادعاء

ادعى المدعى (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه مفوض شرطة في مديرية مكافحة الإجرام البصرة (سابقاً) وأن المدعى عليه/إضافة لوظيفته قد أصدر الأمر الإداري رقم (٤٤٩٢٩) في ٦/١١/٢٠٠٩ المتضمن الاستثناء عن خدماته بدون سند قانوني وبدون مجلس تحقيق أو محاكمة ويطلب إعادته إلى وظيفته السابقة وان تدبه (٣٠) سنة خدمة وليس لديه قيد جنائي . تظلم المدعى بتاريخ ٦/٩/٢٠١٠ وأقام الدعوى المرقمة (٤٤٢١) في ٢٠١٠/٤ يطلب إلغاء أمر الاستثناء عن خدماته وقد ردت بتاريخ ٤/٥/٢٠١١ (٤٤٢١) بإقلامتها خارج المدة القانونية وحال الحكم فيها درجة البتات . ثم عاد وتظلم من الأمر الإداري المذكور إنقاً أمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء التي أحالت تظلمه إلى وزارة الداخلية/ مكتب المفتش العام بالكتاب المرقم (ش/م/١٦/١٢٩٧٢) في ١٧/٤/٢٠١١ وأرسل تظلمه إلى وكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة بكتاب مفتش العام المرقم (١٦٠٢٠) في ٢٧/٤/٢٠١١ . أقام المدعى دعواه بتاريخ ٣/١١/٢٠١١ وتنتجة المرافعة الغيرية العتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١١ رد دعوى المدعى ذلك ان المدعى أقام دعواه خارج المدة القانونية .

طن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتفاظ التمييزية الموزخة ٩/١٠/٢٠١١ طلباً نقضه للأسباب الواردة فيها .



کوٽ ماری عیراق

العدد: ١٠٩ | اتحادية / تميز | ١١

137

لدى التدقيق والادعولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوليته شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون ذلك لأن المدعى عليه وزير الداخلية/إضافة لوظيفته كان قد استثنى عن المدعى/(المميز) بالأمر الإداري المرقم (٤٤٩٢٩) المؤرخ ٢٠٠٩/١١/١٦ وقد تظلم المدعى من القرار المذكور مررتين الأولى بتاريخ ٢٠١٠/١/١١ وأقام الدعوى المرقمة ٤٢١ في ٢٠١٠/١٧ التي انتهت باردة شكلاً لاقامتها خارج المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (٧/ثانية) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ . ثم تظلم مرة ثانية بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧ وأقام الدعوى المرقمة (٩٢٥٩) في ٢٠١١/١٣ التي انتهت باردة أيضاً لأن المدة بالتنظيم الأول المؤرخ ٢٠١٠/١/١١ وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا ومنه قرارها المرقم ٢٠١٠/١٧٩٤/الإدارية/تمييز/٢٠١٠ وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميم المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٢/٤ .

محدث المحمود

miss